مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009 المغرب العربي انموذجا
اسم الكاتب: م.م. اسعد طارش عبد الرضا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/195
تاريخ الاسترداد: 2026/07/09 12:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحولات الديمقراطية في البلدان العربية -

(*)

ملخص البحث :

شهدت دول المغرب العربي وللفترة الممتدة من العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٩ محاولات مهمة على الساحة السياسية. فقد شهدت هذه المنطقة توسعاً في التعدد الحزبي ومنح مواطنيها مساحة اكبر من الحقوق والحريات السياسية والمدنية وان كان بدرجات متفاوتة . فقد توفرت مجموعة من العوامل والاسباب الداخلية والخارجية ودفعت السلطة السياسية في هذه الدول لاجراء مثل هكذا تحولات.

المقدمة

ان الديمقراطية في الوطن العربي حديثة النشأة عموما، وكانت ناتجة أساسا من موجة التحول الديمقراطي العالمي التي أصابت بعض الدول العربية عام ١٩٩٠، حيث بدأت هذه الدول تتجه نحو الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي، وذلك بعد ان شعرت الأنظمة الحاكمة فيها بفقدانها المتزايد لشرعية نظمها السياسية القائمة، فكانت هنالك مطالبة داخل هذه الأنظمة بتوسيع هامش الحرية وزيادة التحرر الليبرالي، كحرية الصحافة، وحرية تكوين الأحزاب، والتنظيمات السياسية المختلفة، والدعوة إلى إجراء انتخابات حرة نزيهة، ومطالبة معظم الشعوب لحكامها بإجراءات أكثر عمقا لترسيخ قواعد اللعبة الديمقراطية.

شهدت دول المغرب العربي تحولات مهمة على الساحة السياسية باستثناء ليبيا اثناء فترة حكم الرئيس الراحل معمر القذافي فإنها لم تنهج نفس التحول كما في مثيلاتها

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

الدول المغاربية، حيث أنها ترفض التعددية ولا تجري فيها انتخابات في إطار التنافس من أجل إنشاء مؤسسات تمثيلية تعكس مختلف التوجهات والآراء، كما رفض النظام الليبي العمل بالمؤسسات الوسيطة والنخب وطبقة البيروقراطيين والأحزاب، وذلك للحد من النفوذ القبلي الذي قد يهدد كيان الدولة، وتم الاعتماد فقط على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام لتقوية الوحدة والتضامن والانصهار للحفاظ على الدولة.

فالتوجه السياسي العام (للدولة) في ليبيا لايسمح أصلا بوجود قوى وتنظيمات سياسية وبخاصة الحزبية منها طبقا لمقولة الزعيم الليبي (معمر القذافي) في الكتاب الأخضر (من تحزب خان) فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق، لأنه يتكون أما من ذوي المصالح الواحدة او الرؤية الواحدة او الثقافة الواحدة او المكان الواحد او العقيدة الواحدة، هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم او فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة بأسم تنفيذ برامجهم، ولا يجوز ديمقراطيا ان يحكم أي من هؤلاء كل الشعب الذي يكون من العديد من المصالح والآراء والأمزجة والأماكن والعقائد[١].

فقد شهدت هذه المنطقة توسعا في التعدد الحزبي ومنح مواطنيها مساحة أكبر من الحقوق والحريات السياسية والمدنية وأن كانت بدرجات متفاوتة وحرصت هذه البلدان على أن تبدو أكثر التزاما باحترام حقوق الإنسان وان استمرت بعض مظاهر انتهاكاتها لبعض الحقوق الأساسية[٢].

لقد توفرت مجموعة من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية دفعت السلطة السياسية في هذه الدول إلى إجراء التغييرات والتحولات الديمقراطية. إن نجاح واستمرار مثل هذه التحولات لم يكن بالسهولة الممكنة بسبب واقع النظم السياسية في دول المغرب العربي وعدم تهيئة الأرضية الملائمة لها داخل مجتمعاتها. فكان لابد أن تصطدم هذه المحاولات للانتقال نحو التحول بجملة من العقبات والمشاكل التي تستوجب إيجاد الحلول المناسبة وبما يؤدي إلى نجاح التحول الديمقراطي وديمومته.

وللتوقف على هذه التحولات وأسبابها والعقبات التي تقف دون استمرارها أو نجاحها ، واستقراء المستقبل لمثل هذه التحولات في ظل النتائج التي تمخضت عنها ارتأينا تناول الموضوع عبر تناول النقاط التالية : –

أولا :- دوافع التحول الديمقراطي

ثانيا :- مظاهر التحول الديمقراطي وآلياتها.

ثالثا:- معوقات التحول الديمقراطي .

رابعا:- نظرة في مستقبل التحول الديمقراطي

أولا:- دوافع التحول الديمقراطي

على الرغم من الخصوصية التي تميز كل نظام من الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي والتي أفرزت المتغيرات والدوافع التي كانت وراء التحولات الديمقراطية واللجوء إلى التعددية فيها إلا إن ذلك لاينفي وجود سمات عامة مشتركة يمكن إدراجها كأسباب دفعت بهذه الدول للسير في الطريق الديمقراطي. ودول المغرب العربي كجزء من دول العالم الثالث فقد تأثرت أيضا بالمتغيرات الدولية التي سرعت من عملية التحول هذه. لهذا يمكن حصر أهم هذه الأسباب:

١-فشل فكرة نظام الحزب الواحد: فقد بدأت شعوب هذه الدول تفيق من وهم هذا النظام حيث أدركت بما لايقبل الشك انه معوق أساسي يقف أمام نهضتها وتقدمها ذلك لأنه " يفرض إيديولوجية أحادية على الدولة. ويسعى إلى قولبة شخصية الفرد تبعا لغاية حددت سلفا ، بالإضافة إلى انه يقيم من نفسه وصيا على الناس محددا لهم مايفكرون فيه وكيف يفكرون . والحزب الواحد يعلم الناس ان يخفون أفضليتهم وراء صيغ جوفاء ظاهرها يوهم أنها تعكس رغبة الشعب"[٣]. كما ان التجربة أثبتت أولا ،إن وجود حزب واحد لايعني واقعيا تركز السلطة بيد الحزب فقط وإنما في يد شخص رئيس الحزب الذي يكون في الوقت نفسه رئيس السلطة والدولة . أي إن الحزب يرتبط بطريقه مباشره بالسلطة الشخصية لشخص الزعيم وبهذا يتحول إلى أداة بيد شخص بدلا من ان يصبح وسيله لإيجاد مؤسسات قويه . والتجربة أثبتت ثانيا، ان أمور الحياة ومتطلباتها في أي مجتمع مهما كانت طبيعته هي من التعقيد والتشابك مما يستحيل معه ان يملك حزب واحد الصواب المطلق في معالجة هذه الأمور والمتطلبات ، لان سيطرة رأي واحد ينطو على خطر الجمود وافتقار الإبداع مهما كانت نيات الحزب وكفاءة قيادته [٤] .

٢-ظاهرة تمركز السلطة:- عرفت دول المغرب العربي ومنذ الاستقلال ظاهرة تركز السلطة التي تعني تفرد شخص واحد (الرئيس او الملك) بميزات تجعله في مركز الصدارة

في النظام السياسي . فالجزائر عرفت هذا النوع من السلطة خاصة في عهد بن بله الذي جمع في يده مناصب عديدة. وفي تونس حيث سيطر على السلطة فيها ومنذ الاستقلال ولمدة ثلاث عقود الحبيب بورقيبه بصفته أبا للبلاد . وفي المغرب ظلت كثير من السلطات بيد الملك الذي تمتع بجاذبيه زعامة خاصة هي اقرب إلى معناها الديني الأصلي [٥]. وبالتالي فأن احتكار السلطة بيد اقليه يؤدي إلى خلق وضع متفجر آجلا أم عاجلا ويعود ذلك بالأساس إلى " عملية الإقصاء الذي تتعرض له قوى اجتماعية ذات توجهات سياسية وعقيدية مغايرة ، بحيث تمنع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمه وضمن إطار شرعي وتأسيسي ، البديل الوحيد إمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولا . ثم الاحتجاج العنيف ثانيا عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه " [٦] .

٣- التحولات الاجتماعية وظهور الطبقات:- لقد بدأت هذه الدول تشهد بروز طبقات اجتماعية تتكون من الضباط والطلبة والمعلمين والموظفين والعمال والفلاحين شكلوا طبقة وسطى بدأت تعي التهديد في حاضرها ومستقبلها وهذا مادفعها إلى إن تكون مصدر المطالبة بالديمقراطية حيث وجدت نفسها في مواجهة مع طبقة نفعية تحتل قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي ، وأصبحت مقتنعة انه عن طريق المشاركة في السلطة ستحد من سيطرة الدولة واحتكارها للثروة والسلطة . وان تحقيق مثل هذا الهدف لايتم إلا عن طريق الانتظام في أحزاب سياسيه تدافع عن مصالحها وتسعى للحصول على السلطة وتحقق التوازن مع تلك الطبقة النفعية . فالمعركة الديمقراطية الراهنة تعكس الصراع القائم بين هاتين الطبقتين على إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، أي على اقتسام السلطة [٧] ،كما إن هذه الطبقات التي تم إقناعها بالتضحية بالحرية ألسياسية من اجل أفكار مثل العدالة الاجتماعية ومناهضة الاستعمار خابت آمالها بسبب النتائج البائسة التي تحققت في تلك الأصعدة ولم تعد مثل هذه الشعارات جذابة لهذه الطبقات مما جعل مطالبها تركز على التعددية والحرية والديمقراطية .

٤- سوء الأوضاع ألاقتصادية:- يبقى العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي تدفع الدول خاصة دول العالم الثالث إلى التغيير المستمر. ودول المغرب العربي عانت طويلا من وطأة الديون الخارجية وانتشار البطالة وتفشي الكساد والارتفاع المتعاظم للأسعار

وغيرها من المشكلات ألاقتصادية التي فشلت الحكومات والقيادات في إيجاد الحلول المناسبة لها ومنذ الاستقلال. وهذا مادفع الأحزاب إلى الرهان على مصداقية النظام السياسي واتهامها للنخبة الحاكمة بكونها مجرد وسيط يقوم بربط المركز بالأطراف في إطار الاقتصاد الرأسمالي على نحو يمكن ان يكرس التبعية ألاقتصادية . كما أكدت قدرتها على تقديم الحلول والبدائل لسياسات الحكومات السابقة . فقد بلغت نسبة الديون في المغرب مثلا إلى ٢٥ مليار دولار بحيث التزمت الدولة بتخصيص حوالي ٤ % من الدخل العام السنوي لتسديد ديونها وقدر العاطلين عن العمل في المغرب بأكثر من ٢ مليون شخص من أجمالي عدد السكان البالغ ٢٦ مليون نسمة [٨] . أما الجزائر بلغت نسبة الديون حوالي ٢٦ بليون دولار و ٩ بلايين دولار في شكل سداد لأصل الدين وفوائد مستحقه على الدين [٩]. بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو لأقل من ١% سنويا وارتفاع معدل البطالة بين الشباب لأكثر من ٣% [١٠]. فهذه الأوضاع الاقتصادية السيئة فضلا عن تدهور أسعار البترول عام ١٩٨٦ هي التي أدت إلى تظاهرات عام ١٩٨٨ في الجزائر وما تبعها من ضغوط لإحداث تغيرات سياسية . ومثل هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية هي التي دفعت دول المغرب العربي إلى الالتزام بالشروط التي وضعتها مؤسسات الصندوق الدولي والبنك الدولي من اجل تقديم المساعدات للدول النامية والتي تتضمن " احترام حقوق الإنسان والتعددية الحزبية وتشجيع الدور الذي يقوم به القطاع الخاص وإلغاء مبدأ ملكية الدولة لوسائل الإنتاج كافة والمحافظة على البيئة وضغط الإنفاق العسكري "[١١].

٥- ضمان المشاركة السياسية:- لقد عانت دول المغرب العربي من أزمة المشاركة السياسية والتي تتمثل في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع والراغبة في المشاركة في العملية السياسية وعدم رغبة النخب الحاكمة في إشراك هذه القوى. فلمدة طويلة ظلت القيادات الحزبية والحكومية بدون تغيير في الوقت الذي ظهر فيه تغيير كبير في تركيبة المجتمع واتجاهات فئاته الجديدة التي بدأت تشعر بالحاجة إلى البحث عن قنوات جديدة للمشاركة الجماهيرية في السياسة . ولاشك إن الأحزاب السياسية تقدم الإطار الأكثر أهمية وملائمة لتحقيق تلك المشاركة. ولما كان الحزب الواحد عاجزا عن تحقيق مشاركة بالمعنى المحدد والمتفق عليه لهذا الاصطلاح ،

حيث توصف المشاركة في ظل نظام الحزب الواحد إنها اقرب إلى التعبئة منها إلى المشاركة بالمعنى المحدد لان النظام قد يهتم بتنمية إحساس ذاتي بالمشاركة في حين يمنع فعليا السكان من التأثير على السياسة العامة والإدارة واختيار العناصر التي تتولى الحكم فعليا [١٢]. كما أنها توصف بأنها مشاركة موسمية وقد تكون في بعض الأحيان شكليه غير مؤثره لهذا تبتعد عن مفاهيم المشاركة الديمقراطية الفعلية . وبهذا فأن مطالب الشعب تزداد للابتعاد عن نظام الحزب الواحد إلى نظم جديدة تهيئ لهم المشاركة الفعلية في الحياة السياسية .

٦- ازدياد المطالب الشعبية:- وإزاء الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتردية التي عاشتها دول المغرب العربي وعجز الأنظمة السياسية عن معالجتها جاءت المطالب الشعبية لتزيد من الضغط باتجاه التغيير فما كان من القوى السياسية الحاكمة إلا الاستجابة لمثل هذه المطالب وبالتالي الإعلان عن الأخذ بالتعددية لاسيما بعد أن وجدت إن اللجوء إلى العنف وبمزيد من الانغلاق والتقوقع لم يعد ممكنا ولا مجديا وان تجاوز الأزمة لايكون إلا بمد الجسور مع الشعب والذي يعني تحقيق التفاهم معه باعتباره الغاية والوسيلة معا لتحقيق الأهداف السياسية [١٣] .

ففي نهاية السبعينيات شهدت تونس إضرابات واسعة دفعت بالرئيس بورقيبه إلى الإعلان عن السماح بظهور تنظيمات او أحزاب وطنيه شرط أن تلتزم بالمصالح العليا والشرعية ونبذ العنف والعصبية وعدم الولاء للأجنبي [١٤]. كذلك عاشت كل من المغرب وتونس والجزائر خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين حالة من عدم الاستقرار وموجة من التوترات والاضطرابات اتسمت في أغلبها بالعنف، هددت بوضع شرعية الأنظمة، ان لم نقل بقاءها ذاته، في موضع الشك، ان الظروف والمحيط الذي انفجرت فيه هذه الأحداث كانت نتيجة حتمية لسلسلة من التراكمات التي أفرزت تناقضات غير قابلة للتعايش سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي، مما خلق أزمة حقيقية دفعت باتجاه أثارت أحداث ما عرف بـ (انتفاضة الخبز) التي بدأت في المغرب وتونس في العام ١٩٨٤ ، ان أهمية هذه الأحداث تنبع من كونها أحدثت تغييرات سياسية حاسمة وجذرية وقلبت كل المعادلات وجعلت الأنظمة تتخبط في حلول ووعود [١٥].

فالأزمة الاقتصادية التي عرفتها تونس بسبب قرار الحكومة زيادة أسعار الخبز عام ١٩٨٤، دفعت النظام التونسي إلى تلطيف سياسي بإعلانه فتح باب التعددية السياسية من جديد، وتحقيق انفراج سياسي كانت من أبرز معالمه إطلاق سراح المعتقلين الإسلاميين [١٦].

أما الجزائر فقد شهدت العام ١٩٨٨ انفجارا شعبيا كبيرا دفع بالرئيس بن جديد إلى إلقاء خطابه الذي وعد فيه بإجراء إصلاحات جذرية في البلاد تشمل السماح بإنشاء أحزاب سياسية وإجراء انتخابات عامة . وفي موريتانيا في ابريل ١٩٩١ تظاهر عشرات الآلاف مطالبين بإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب التي سبق أن وعد بها الرئيس معاوية ولد الطايع الرئيس الموريتاني السلف [١٧].

٧- تأثير المتغير الدولي :- ساهمت الأوضاع الدولية والتي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية وفشل أنظمة الحزب الواحد فيها وتحولها إلى تبني الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي ساهمت في تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى دول العالم الثالث بما فيها دول المغرب العربي [١٨]. فلم تعد هذه الدول تجد في التجربة السوفيتية مصدرا للإلهام السياسي لاسيما في وضع دولي جديد يستند إلى مبادئ جديدة تتمثل بالدعوة إلى الديمقراطية وأمام مثل هذه الدعوة وجدت دول العالم الثالث عامة ودول المغرب العربي كجزء منها نفسها مجبرة على إتباع النظم الديمقراطية والتعددية خوفا من أن تتهم بمعاداتها للديمقراطية . من قبل الغرب وخوفا من أن تتخذ هذه المسألة وسيلة وسلاح تستخدم للتدخل في شؤونها الداخلية [١٩] .

ان انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وتطبيق سياسة التفاهم والتعاون الدولي فتح الباب واسعا إمام إعادة الأنظمة الاستبدادية حساباتها الداخلية بما حرمته من تغطية شاملة ودائمة ومضمونة . وكانت المساعدات الاقتصادية الخارجية من أهم العوامل التي شكلت ضغط على دول المغرب العربي ودفعتها للتحول حيث اشترطت الكثير من الدول الدائنة على الدول المتلقية لتلك المساعدات أن تتبنى النظم الديمقراطية. كما أصبحت الديمقراطية من أهم المبادئ التي استند إليها الوضع الدولي الجديد وهذا ما أكدته الأسرة الدولية وفي مناسبات دوليه والتي أكدته أيضا الأمم المتحدة في مؤتمراتها وقراراتها وعلى لسان أمينها العام إن الديمقراطية في هذا العصر هي احد الأهداف

الرئيسية للهيئة وبدأت تدعو الدول إلى تبني النظم الديمقراطية. ولم يقتصر دورها على التأكيد والإشادة بالديمقراطية وإنما عملت على الإشراف ومراقبة الانتخابات التي جرت في الدول التي أخذت بالتعددية كما هو الحال في الجزائر ففي انتخابات ١٩٩٥ أوفدت الأمم المتحدة ممثلين عنها لمراقبة الانتخابات وان كانت مثل هذه المراقبة رمزية وشكلية [٢٠]. خاصة إذا ما علمنا بان هذه الأنظمة ليست وليدا شرعيا لحركة المجتمع وصيرورته، كما هو الحال في الدول الأوربية، وإنما كيانات فرضت من أعلى رغما عن المجتمع الذي ما كان له ان يمنحها الولاء والانتماء إلا بعملية صراع قوي كانت محصلته تقوية الدولة وإضعاف المجتمع [٢١].

ثانيا:- مظاهر التحول الديمقراطي وآلياتها

كانت أهم مظاهر التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي هي اصدار دساتير جديدة او تعديل دساتير قديمة تكرس فيها الديمقراطية بكل أوجهها ومنها إقرار التعددية وأجازت تأسيس الأحزاب السياسية لمختلف القوى وإجراء الانتخابات العامة ، يعد إقرار الدساتير لعملية التحول الديمقراطي أمرا ضروريا لعملية التغيير لأنه يحدد المبادئ والأسس التي تقوم عليها هذه الديمقراطية أي انه يشكل الهيكل أو الإطار الخارجي لعملية التحول لكنه ليس كافيا بحد ذاته . ذلك إن إقرار الدساتير للديمقراطية لايعني بالضرورة إن هناك ديمقراطية حقيقية في هذه الدولة أو تلك . فإصدار دساتير جديدة وطرحها للاستفتاء الشعبي . كما حصل في المغرب حيث اجري الاستفتاء على مشروع جديد للدستور المغربي بعد إدخال العديد من الإصلاحات الدستورية عليه ضمن فيه توسيع الحريات والحقوق الإنسانية [٢٣]. وفي موريتانيا وافق ٩٨% من السكان على الدستور الذي طرحه الرئيس الموريتاني ولد سيدي احمد الطابع في عام ١٩٩١ [٢٤]. وفي ذلك أعدت وزارة الداخلية اللائحة الانتخابية للاستفتاء على التعديل الدستوري في ٢٦ تموز ٢٠٠٦ بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في موريتانيا عام ٢٠٠٥ والذي أطاح بحكم ولد الطايع [٢٥]. وقد أجري إحصاءا تكميليا بمناسبة الانتخابات البلدية والبرلمانية في تشرين الثاني ٢٠٠٦، كما أجري إحصاء آخر في السابع من كانون الثاني لتهيئة اللائحة لانتخابات الرئاسة [٢٦] . على الرغم من ذلك فقد شهدت بعد تولي زين العابدين بن علي بعض الإجراءات الديمقراطية منها بالخصوص تعديل الدستور الذي بموجبه ألغيت

الرئاسة لمدى الحياة كما كان مقررا في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بو رقيبة وكذلك إصدار القانون الدستوري سنة ١٩٩٨ الذي أصبحت بموجبه قرارات المجلس الدستوري ملزمة بالنسبة لكافة السلطات في الدولة [٢٧]، وآخر مراجعة دستورية بتونس هي تلك التي أجريت سنة ٢٠٠٢ بواسطة استفتاء دستوري ، وقد مس هذا التعديل معظم أبواب الدستور، وتم إقرار الانتخابات الرئاسية على دورتين، كما أحدثت غرفة ثانية للبرلمان لتعميق المشاركة السياسية وعقلنة العمل التشريعي[٢٨].

المظهر الآخر في تحقيق التحول الديمقراطي كان تكوين الأحزاب ذلك إن أهم شروط تحقيق هذا التحول هو وجود التنظيمات السياسية التي تقوم بطرح البدائل التي تختار الجماهير من بينها ما تراه انه الأصلح لها [٢٩]. ومن اجل إسباغ نوع من الشكل القانوني للتعددية سعت دول المغرب العربي إلى تضمين دساتيرها مواد خاصة تؤكد على التحول نحو التعددية.

لكن الملاحظة ألعامه على هذه الدساتير إنها قيدت هذه التعددية ووضعت أسس وقواعد معينه في تأسيس الأحزاب منها :-

١- عدم قيام الأحزاب على أسس دينيه او لغويه او الجنس وهذا الشرط نجده في الفصل الثالث من القانون المغربي والقانون التونسي وفي المادة ٥ من قانون الأحزاب السياسية في الجزائر او المادة ٤٠ من دستورها .

٢- أن لا يكون الحزب فرعا لحزب آخر او تجمع سياسي أجنبي وهذا ما تضمنه الفصل ٢٥ والفصل ٦ من الدستور التونسي . وأضاف قانون الأحزاب في الجزائر عدم إقامة أية علاقة من طبيعتها أن تعطي شكل الفرع[٣٠] .

٣- ضرورة تميز أي حزب جديد من الأحزاب القائمة من حيث البرنامج والأهداف كما هو الحال في تونس. أما في الجزائر فقد نصت المادة ٩ من الدستور لايمكن قيام حزب يحمل اسما أو رمزا أو علامة مميزة لحزب كان موقفه او عمله مخالفا لمصالح ثورة التحرير . أما الدستور المغربي فيحرم كل حزب يوجه انتقادات مباشرة لشخص الملك لذلك اكتفت الأحزاب بمعارضة سياسة الحكومة فقط [٣١] .

٤-كما يتطلب تأسيس أي حزب موافقة السلطة السياسية ففي تونس يخضع تكوين الحزب لتصريح يتم إيداعه لدى الإدارة. وفي الجزائر يشترط لتكوين الحزب إيداع ملف لدى وزير

الداخلية على أن لايقل عدد المؤسسين عن ١٥ عضوا . وفي كلا البلدين يجيز لوزير الداخلية أيضا منع أي حزب يخرق القانون او إنهم يشعرون أن وجوده يشكل خطر يخل بالنظام العام [٣٢].

٥- أما فيما يخص الدستور الموريتاني فقد جاءت المادة ١١ من دستور ١٩٩١ لتقر حرية إنشاء الأحزاب السياسية طالما ان هذه الأحزاب تحترم المبادئ الديمقراطية ولا تمس من خلال غرضها ونشاطها بالسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ووحدة الأمة والجمهورية[٣٣].

فعلى الرغم من ان الدستور المغربي يعتبر الدستور الوحيد الذي حظر فيه نظام الحزب الواحد ونص على تشكيل الأحزاب وسمح بذلك عمليا منذ الاستقلال وهذا ما تضمنته المادة ٣ من مختلف الدساتير المغربية (٦٥-٧٠-٧٧-٩٢)التي اعتبرت نظام الحزب الواحد نظاما غير مشروعا [٣٤]. لكن نشاط هذه الأحزاب ظل خاضعا للقيود السلطوية المرتبطة بدور الملك في النظام السياسي وفقا للمادة (١٩) من الدستور التي تؤكد على ان الملك هو رمز وحدة الدولة ودوامها [٣٥]. ورغم ذلك عرف المغرب مراجعتين دستوريتين خلال عقد التسعينيات الأولى سنة ١٩٩٢ والثانية سنة ١٩٩٦ طبعهما انفتاح المؤسسة الملكية على المعارضة وإعطائها إمكانية المشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية، لكن هذه المشاركة لم تأتي إلا مع دستور ١٩٩٦ بتشكيل حكومة التناوب التي ترأسها زعيم المعارضة عبد الرحمن اليوسفي [٣٦]. حكومة التناوب هذه لم تقرره صناديق الاقتراع، إذ لم تفرز انتخابات ١٩٩٧ – التي تشكلت على ضوئها حكومة التناوب –، بل جاءت نتيجة توافق إرادتين، إرادة الملك وإرادة أحزاب الحركة الوطنية[٣٧].

ورغم التعددية النظرية التي كرسها الدستور الموريتاني لعام ١٩٩١ ظل الحزب الجمهوري مسيطراً على العملية السياسية من خلال سيطرته على غالبية مقاعد الجمعية الوطنية ومقاعد المجالس المحلية في انتخابات غالباً ما كانت المعارضة تنتقد مجرياتها بل وتضطر أحيانا إلى الانسحاب منها ومقاطعتها ومن أمثلة ذلك قرار ستة من أحزاب المعارضة الانسحاب من الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٢ بعد انتقادها لسيطرة الحزب الجمهوري على العملية الانتخابية والتضييق على المعارضة، وقرار أحزاب المعارضة الرئيسة مقاطعة انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧ بعد رفض النظام الاستجابة لمطالبها

بإنشاء لجنة انتخابية مستقلة تضمن نزاهة العملية الانتخابية. ولهذا جاء انقلاب آب ٢٠٠٥ ليمثل حلقة جديدة في سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال فلم يكن الانقلاب الذي قاده المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية هو أول محاولة للإطاحة بالرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي جاء إلى السلطة بقيادته لانقلاب عسكري عام١٩٨٤. كذلك انقلاب عام ٢٠٠٨ ، وأخيرا انتخابات العام ٢٠٠٩[٣٨].

لقد تميزت التي بدأت في دول المغرب العربي الأحزاب بكثرة عددها وتداخلاتها وافتقار معظمها إلى الخبرة السياسية وبرامج سياسية شاملة . فقد بلغ عددها في الجزائر لوحدها ما يقارب ٦٠ حزبا اغلبها أحزاب مجهرية بعدد لا يتجاوز عدد أعضاء قيادة الحزب [٣٩]. إن وجود هذه لأحزاب الكثيرة والصغيرة وافتقارها إلى قاعدة شعبية عريضة دفعها من اجل الفوز بالانتخابات إلى تكوين تكتلات حزبية من خلال تحالف بعض الأحزاب ودخولها المعركة الانتخابية بمرشح واحد كما حدث في المغرب حيث تشكلت الكتلة الديمقراطية والتي مثلت المعارضة . هذا فضلا عن إن أهم ما يميز أحزاب المغرب بالذات إنها أحزاب موالية للقصر تفتقر إلى برنامج سياسي واضح المعالم وتعدد الانشقاقات والانقسامات داخلها بتأثير من القصر لإثارة الفرقة فيما بينها في سبيل تحقيق نوع من التوازن مما جعلها ضعيفة في مواجهة المؤسسة الملكية القوية .

الملاحظة الأخرى التي ترد على تكوين الأحزاب السياسية هو انه على الرغم من إن الدساتير قد منعت صراحة قيام الأحزاب على أساس ديني إلا أن دول المغرب العربي كانت قد شهدت بروز مثل هذه الأحزاب . ففي الجزائر وافقت الحكومة على قبول الطلبات التي تقدم بها ١٢ حزبا تقوم كلها على أساس ديني وسمح لها بمزاولة العمل السياسي [٤٠]. وهذا يفسر لنا مدى التساهل في عملية الترخيص التي منحت لتشكيل الأحزاب.

إن إجراء الانتخابات العامة والتشريعية في دول المغرب العربي مثلت مظهر آخر من المظاهر التي جسدت عملية الانتقال إلى النظام ألتعددي. إلا أن الملاحظ على هذه الانتخابات أنها انتخابات شكلية او شبيهه بالاستفتاءات . فقد عملت السلطات الحاكمة أما التلاعب بنتائجها بما يضمن بقائها في الحكم كما هو الحال في أول

انتخابات تشريعية جرت في تونس في عهد الرئيس زين العابدين بن علي عام ١٩٨٩ والتي شارك فيها ستة أحزاب قانونية غير الحزب الحاكم. حيث تدخلت الدولة فعلا في هذه الانتخابات لتحافظ على طبيعتها السابقة فقامت بعملية تزوير أعلنت على أثرها عن فوز الحزب الحاكم بـ٨٠% من الأصوات ووهب القوائم المستقلة ١٨%، في حين قسمت ٢% الأخرى على ٦ أحزاب. وأكثر من ذلك فقد منعت خمس الناخبين من أي تمثيل في البرلمان فأفرزت بذلك برلمانا بلون واحد، أو إن هذه السلطات عملت على إلغاء نتائج الانتخابات عندما وجدت إنها في غير صالحها.

كذلك هو الحال في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١ في الجزائر والتي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي حصلت على ما يقرب من ٨٠% من مقاعد الهيئة التشريعية فما كان من الرئيس الشاذلي بن جديد إلا الإعلان عن إلغاء الانتخابات وتقديم استقالته بضغط من قوى الجيش الجزائري التي تتمتع بسلطة كبيرة فيها ، وعلى الرغم من ذلك فقد عرفت الجزائر انتقالا ديمقراطيا نسبيا بعد تبني التعددية الحزبية وإجراء خلال عقد التسعينيات مراجعتين دستوريتين لسنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٦ ، لكن رغم هذه المراجعات الدستورية فان النظام الجزائري يبقى ذو طابع عسكري كما انه من المستحيل حسب بعض السياسيين إعادة الشرعية للنظام الجزائري، ويتضح ذلك من انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٧ عنها في عام ٢٠٠٢ [٤١]. وخير مثال على ذلك هو عدم تفاعل المواطن الجزائري مع الانتخابات وعدم الوثوق بنتائجها هو نسبة المصوتين المنخفضة، فمن مجموع ١٨،٧٦٠،٤٠٠ ناخبا، لم يصوت منهم يوم ١٧ ايار ٢٠٠٧ سوى ٦،٦٨٧،٨٣٨ ناخبا، أي نسبة مشاركة بلغت ٣٥،٦٧ % مقابل ٤٦،١٧ %في تشريعات عام ٢٠٠٢ [٤٢].

أما في المغرب فأن نتائج الانتخابات مهما كانت لاتؤثر على مركز الملك ذلك ان جميع الأحزاب لاتعدو أن تكون مجرد قنوات لتمرير الإرادة الحاكمة.

والملاحظة على هذه الانتخابات أيضا بروز ما يسمى بالترشيحات المستقلة كما حدث في تونس والمغرب ففي تونس سمحت مثل هذه الترشيحات بترشيح الإسلاميين على الرغم من ان الحكومة لم تسمح بتشكيل أحزاب إسلامية . أما المغرب فقد شجع دخول المرشحين المستقلين للمشاركة في الانتخابات على الرغم من الشكوى المقدمة من

المعارضة حول هؤلاء المرشحين إلا إن السلطة غالبا ما تتجاهل مثل هذه الشكوى . وعلى الرغم من ان استبعاد ترشيح المستقلين أمرا يحظى بالقبول من أعلى المستويات في الدولة أي الملك إلا إن الملاحظة ان انتخابات ١٩٩٣ مثلا أسفرت عن فوز اثنين من المستقلين مما يدل على التجاهل المتعمد من السلطة [٤٣]. كما ان الحكومات غالبا ما تعمد إلى شراء الأصوات لاسيما أصوات الفقراء والعاطلين من الناخبين من اجل ضمان فوز المرشح الحكومي في الانتخابات . كل ذلك إنما يدل على ان هذه الانتخابات لم ترق إلى مستوى الطموحات والآمال التي تعلق عليها الجماهير.

ثالثا:- معوقات التحول الديمقراطي ومشكلاتها

يرجع تعثر التحولات السياسية المعاصرة نحو التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي إلى مجموعة من المعوقات التي قد ترتبط بطبيعة النظم السياسية القائمة أو بطبيعة التحولات نفسها ، او بالنتائج التي تمخضت عنه ، ويمكن إيراد بعض هذه المعوقات :-

١-تأتي في مقدمة هذه المعوقات عدم جدية الحكام في تطبيق الديمقراطية بشكلها الحقيقي خوفا على مراكزهم وسلطاتهم. فهم وان عملوا على إجراء بعض التعديلات الدستورية واتخاذ بعض الخطوات العملية في طريق تحقيق الديمقراطية إلا إنهم حاولوا رسم مسارات هذه الديمقراطية بما يخدم مصالحهم بهدف إعادة تأسيس شرعية جديدة للنظام الذي تهاوت أسس شرعيته تحت ضغوط الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة . ولا تعدو مظاهر التغيير تلك ان تكون مجرد سياسات ترضية لإسكات المطالب الديمقراطية او بمعنى اصح إخمادها ، لان المشكلة الأساسية تظل محافظة على جوهرها وأصولها ، وذلك في احتكار النخبة الحاكمة للسلطة والقوة والنفوذ والثروة [٤٤]. كما إن هذه النخب عملت على إيجاد ما يسمى (بتعددية الديكور الديمقراطية) التي لم تكن سوى منحة من الحاكم يعطيها من يشاء مع احتفاظه بمكان الصدارة وإيجاد أحزاب مرتبطة بالنظام وقتل جوهر التعددية ومنع أي قوة لا تخضع مباشرة للسلطة .

٢-فجائية التحول وعدم تهيئة المجتمع له بشكل كاف وعدم إعداد مؤسسات دستورية وسياسية تستقبل هذا التحول وتقوم بدور الممهد والمكرس له في البنية الاجتماعية. فهذه

الديمقراطية " لم تأت نتيجة تطور طبيعي داخلي في بناء المجتمع أو تعبيرا عن نضج مجتمعي سمح بقبول الإفراد لمجموعة من القواعد والمبادئ الحاكمة بناءا على مقولات فكرية متماسكة تؤدي إلى قبول حقيقي لمبدأ التداول السلمي للسلطة "[٤٥]. وإنما عملت الأنظمة الحاكمة على استنساخ أنموذج جاهز دون اخذ خصوصية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في كل دولة بعين الاعتبار. ان تطبيق مثل هذا الأنموذج سينتهي حتما بالفشل وستتحول نتائجه إلى معوق آخر أمام هذه التعددية .

٣- عدم وجود أحزاب سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة فالأحزاب الموجودة لا تعدو ان تكون جمعيات سياسية او تكتلات انتخابيه . فهذه الأحزاب هي مجرد غطاء لنزعات قبليه او تطلعات جهوية او لزعامات شخصيه فلا عجب ان يكون الحزب ديمقراطيا ثوريا بالاسم ، قبليا او جهويا في الجوهر . كما ان هذه الأحزاب لا تملك قاعدة شعبيه عريضة ولا تؤتي تأثيرا فاعلا في الساحة السياسية . بالإضافة إلى عدم وجود معارضه منظمه وقوية تستطيع ان تقدم البدائل والبرامج البناءة والايجابية للتغيير الهادف والسليم للواقع الحالي وحل مشكلاته . وحتى في المغرب التي استطاعت فيه المعارضة الفوز بالانتخابات إلا أن جهاز الدولة بقي له اليد الطولى للسيطرة والضبط والتوجيه لمختلف العمليات السياسية فيها [٤٦] .

٤- تدخل وسيطرة القوة العسكرية في الحياة السياسية خاصة في الجزائر وموريتانيا. فقد اعتبر الجيش الوطني الجزائري سليل جيش التحرير الذي قاد النضال ضد الاستعمار وكان له دور في البناء والتنمية ، وهذا ما أكده عبد العزيز بوتفليقه مرشح العسكريين خلال التصريحات التي أدلى بها أثناء حملته الانتخابية . ومضيفا ان المؤسسة العسكرية تمتاز بانضباطها واحترامها للدستور وهي حريصة أكثر من غيرها على تكريس المؤسسة العسكرية في السنوات المقبلة على الحياة السياسية في الجزائر ، واذا عد الانقلاب العسكري لعام ٢٠٠٥ في موريتانيا جاء ليصحح مسار التحولات الديمقراطية فان انقلاب ٢٠٠٨ أنتقد لأنه انقلاب على الديمقراطية وعلى نظام شرعي [٤٧].

٥- لقد أدى الإعلان عن التعددية إلى بروز التيارات الإسلامية المتطرفة والتي لم تتورع في استخدام القوة لتحقيق أهدافها وهذا مما أدى إلى إثارة العنف وبالتالي إلى عدم الاستقرار السياسي . ان السبب وراء ذلك التطرف لم يولد من العقيدة الإسلامية نفسها

ولكنه ولد من الممارسة السياسية التي تبنتها بعض الأنظمة تجاه معارضاتها السياسية والسلمية وكنتيجة لسد الطريق أمام هذه المعارضة كما أشرنا إلى إحداث عام ١٩٩١ في الجزائر كمثال لذلك [٤٨] . فكان لهذا التصميم لإبعاد الإسلاميين من نطاق المشاركة السياسية وما صحبه من استخدام الدولة لقدراتها القمعية من اجل استئصال الإسلاميين المتطرفين. وهذا ما دفع هذه الجماعات التي وجدت إن الإطاحة بالحكومات الفاسدة وغير الشرعية يعتبر واجبا دينيا وأعتبر العنف أداة مشروعة من وجهة نظر الضعيف المضطهد. فمعظم هذه الجماعات اتجهت نحو العنف وكما ذكرنا نتيجة للقمع الشديد الذي تعرضت له من جانب النظم الحاكمة. كما ان هذه الجماعات الإسلامية كان لها مواقف مختلفة إزاء الديمقراطية فهناك قله منها ترفض الديمقراطية بوصفها مستورده وهي تمثل نظرية غير إسلاميه للحكم بينما أظهر العديد من هذه الجماعات ميلا إلى المشاركة في العملية الديمقراطية [٤٩] .

٦- تبقى المشكلات ألاقتصاديه المتراكمة من أهم المعوقات التي تحول دون استمرار الممارسات الديمقراطية والتعددية. فإزاء تراكم الديون والتضخم وحجم البطالة الهائلة وخزينة نقد خاوية ، وتردي القطاع الصناعي ، والديون الخارجية الرهيبة وعدم القدرة على الإيفاء بها لا يمكن أن نتوقع نجاح لمثل هذه التحولات. ذلك لان المشكلات الاقتصادية تظل ذات تأثير ومساس يومي على حياة المواطن العادي. وهل يمكن ان نتوقع من شخص عاطل عن العمل ان يبدي اهتماما بالسياسة ، فإذا كان الجواب كلا فكيف ونحن في مواجهة مجتمعات تكتظ بالعاطلين عن العمل . فأغلب الدراسات تشير إلى إن الديمقراطية والتعددية كأحد شروطها مرتبطة بالتنمية ألاقتصاديه وان المجتمع ينجح بالوصول إلى مستوى عال من المعيشة هو المجتمع الذي يهيئ أفضل الظروف للمشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية ، على عكس المجتمعات التي تعاني من المشكلات ألاقتصاديه . فيقول الباحث الجزائري عبد القادر جغلول " إن البنية السياسية للجزائر قامت على عقد ضمني تم بمقتضاه التضحية بالحرية السياسية كثمن للرفاه . ولمد لم تستطيع ألدوله القيام بدورها، كانت أحداث ١٩٨٨ " [٥٠] .

٧- من المؤكد ان السياسة الأمريكية في مرحلة مابعد هجمات ١١ أيلول قد أنطوت على تناقض جوهري بين هدفين أساسيين هما : محاربة الإرهاب، ونشر الديمقراطية في الوطن

العربي والعالم الإسلامي عموما. ففي الوقت الذي خلص فيه بعض مسؤولي الإدارة إلى أهمية نشر الديمقراطية في المنطقة العربية باعتبار ذلك مدخلا رئيسا لمحاصرة جماعات التطرف والعنف والإرهاب، فأن واشنطن وجدت نفسها تتخذ إجراءات غير ديمقراطية وتتحالف مع نظم تسلطية في آسيا والشرق الأوسط وفي المغرب العربي من أجل مكافحة الإرهاب، بل إنها بنت إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب على قاعدة (من ليس معنا فهو ضدنا) [٥١]. وبناءا عليه يمكن تأكيد ان هدف مكافحة الإرهاب أصبح هو المحدد الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالمين العربي والإسلامي في مرحلة مابعد ١١ أيلول الأمر الذي جعل واشنطن تحدد علاقاتها بالدول الأخرى على درجة تجاوبها مع الإستراتيجية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب وليس على أساس طبيعة نظمها السياسية، وما جعلها تتحالف مع نظم غير ديمقراطية او شبه ديمقراطية من اجل تحقيق هذا الهدف [٥٢].

٨- كذلك من المشكلات المعتادة للانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي مشكلة الثقافة السياسية وعدم اكتمال الشروط المثالية للانتقال إلى الديمقراطية، كما تنبثق من مقاومة الحكام وتضليل النخب الموالية الساعية إلى تكريس القابلية التاريخية لدى المجتمعات التقليدية كما في حالة المغرب للخضوع لحكم فرد او قلة مستبدة. هذا إلى جانب سلبية العامل الخارجي ان لم نقل مقاومته للديمقراطية ذات التوجه الوطني [٥٣]. كذلك التشوهات التي تتعرض لها الديمقراطية في المنطقة العربية وهذه التشوهات اليوم ناتجة عن محاولات تصدير واستيراد نموذج ممسوخ من الديمقراطية في إطار السعي إلى فرض قيم وعقائد وأيضا مصالح خارجية غير مشروعة على المجتمعات العربية وبالتالي إنكار هويتها الوطنية والعربية والإسلامية الجامعة وكذلك إهمال مصالحها المشروعة، وهذا النموذج الممسوخ الذي أرتبط بدعوات الشرق الأوسط وما صاحبه من استجابة بعض الفصائل المعارضة وبعض نشطاء المجتمع المدني ، ربما بسبب ثقل استبداد حكوماتها الذي أفقدها فسحة الأمل، يسيء اليوم أبلغ إساءة إلى شعار الديمقراطية ويفصلها عن الوطنية والانتماء الحضاري ويجعل منها وسيلة لتفكيك المجتمعات وتهيئتها لحروب أهلية بدلا من انتقالها إلى الديمقراطية الحقة [٥٤].

٩- لعبت الحروب والنزاعات الحدودية دورا عائقا أمام تقدم مجتمعات المغرب العربي باتجاه الديمقراطية ، ومن أهم الحروب والنزاعات التي شهدتها دول المغرب العربي النزاع الجزائري-المغربي بخصوص الصحراء الغربية، ودعم الجزائر لجبهة البوليساريو التي تأسست عام ١٩٧٦، والنزاع المغربي-الاسباني بشأن استمرار احتلال اسبانيا لسبتة ومليلية، والنزاع الليبي – التشادي . كل هذه الحروب والنزاعات الحدودية وبخاصة العسكرة وتبديد الموارد على شراء السلاح، كان على حساب قضية الديمقراطية والتنمية، فبحجة الخطر الخارجي والعدو الأجنبي الذي يدق على الأبواب جرت مصادرة الحريات والتضييق على المواطنين ودفع البلاد للعيش على الحافة وفي حالة الطوارئ المستمرة[٥٥].

رابعا:- نظرة في مستقبل التحول الديمقراطي

على الرغم من مرور مدة ليست بالقصيرة على اعلان التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي الا ان هذه التحولات الديمقراطية لازالت في بداياتها ، أي انه لم تترسخ وتتوضح معالمها لحد ألان . فبالرغم من مرور أكثر من عشرين عاما على هذا التحول إلا أنها لازالت تتعرض للصعوبات والعقبات ولم تثبت أسسها لحد الآن . فهي بحاجة إلى وقت طويل لكي يتم تأصيلها وتعميقها ومن ثم الحكم عليها. ذلك إن " الديمقراطية هي وليدة ظروف موضوعيه ومحصلة ممارسات سياسيه طويلة لابد ان تتأكد عبر مدة ممتدة من الزمن " [٥٦] .

وفي ظل الظروف الراهنة يمكن القول ان الدولة ستحتفظ بشكلها التسلطي من حيث الجوهر وستظل تلعب الدور الرئيسي في الحياة السياسية والاقتصادية ولفترة غير قصيرة . وهذا الافتراض يستند إلى توقع مبدئي مؤداه استمرار النخب الحاكمة الحالية وبتكوينها الراهن سواء منها ذات الأصول الملكية الوراثية او النخب العسكرية . وبناءا على هذه الرؤية فأنه ليس من المنتظر ان يحدث تحول ديمقراطي جذري خلال المدة القريبة القادمة وذلك وفقا لهذا الافتراض أيضا لان مجتمعات المغرب العربي لم تتوفر فيها بعد القوى والحركات الاجتماعية والسياسية التي تناضل لانجاز هذا التحول . حتى وان شهدت بعض التغيرات في بعض الصيغ السياسية المطبقة في جانب او أكثر من جوانب هياكلها وأجهزتها إلا ان ذلك لا يعني حدوث تغيير جذري نحو التحول الديمقراطي [٥٧] .

أما إذا أمكن إحداث التغيير . فأن مثل هذا التغيير سيكون أما لصالح الحل الديمقراطي وهو الأفضل والأمثل لكنه الأصعب على المدى القريب حيث يتطلب توفر الشروط والمستلزمات السياسية والدستورية لمثل هذا التغيير . كما انه يتطلب الاتفاق بين جميع الأحزاب والقوى الفاعلة في السياسة والذي يجب ان يسبقه إصلاح دستوري واقتصادي واجتماعي . كما يتطلب إجراء الانتخابات الرئاسية وبالاتجاه الصحيح أي ان تبتعد هذه الدول عن صيغة الاستفتاء حول مرشح واحد وأن يجري التفاضل بين مرشحين مختلفين ويختار الشعب من يجده الأنسب والأصلح . كما يتطلب تحقيق نوع من الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات . إلا ان فرص نجاح خيار كهذا بدت قليله لا بل معدومة بسبب عدم توفر الظروف والبيئة الملائمة لتحقيق مثل هذا الطموح . او ان تحتل نخب بديله من صفوف الحركات الإسلامية الأصولية محل النخب الحاكمة وهذا الحل لا يمكن توقعه لعوامل او أسباب مختلفة أهمها تأثير العامل الخارجي . حيث تشكل الحركة الإسلامية تهديدا لأقطاب النظام الدولي الجديد خاصة الولايات المتحدة وفرنسا الدول ذات التأثير الأكبر في المنطقة والتي تتفق مصالحها على عدم وصول الإسلاميين إلى السلطة وان كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قبلت ان تكون للإسلاميين نسبة في المشاركة لكن بشكل لا يؤثر على مصالحها او مصالح حلفائها [٥٨] .

لكن التحول نحو الديمقراطية ورغم كل المصاعب والمعوقات والتقدم والتراجع سيبقى لسنوات طويلة قادمة ، محور النشاط الجماعي والقومي ومفتاح العمل من أجل تحقيق الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية وشأنا في إنها المجتمع .

الخاتمة

مهما يكن فأن التعددية بامتداداتها الديمقراطية تبقى هي الخيار الأفضل والأمثل لمواجهة مشكلات المجتمع لأنها تؤدي أولا إلى وضع نهاية للصراعات والتطاحنات كما

إنها تسمح بتعدد الآراء مما يتيح إمكانية اختيار أفضلها . وذلك لان أمور المجتمع المعاصر أيا كان تركيبه الاجتماعي بلغت حدا من التعقيد يصعب معه أن يملك حزب واحد او جهة واحدة الصواب المطلق في تحليلها وفهمها. ذلك ان سيطرة الرأي الواحد تحتمل في طياتها احتمالات الجمود وافتقار القدرة على الإبداع ، ولا تكفي أن تكون نيات الحزب وزعامته طيبه ، فاحتمالات الخطأ تكون اكبر مع استمرار حالات الفساد في استعمال السلطة . ومن ثم يكون تعدد الاتجاهات السياسية وصراعها السلمي حول قضايا العمل الوطني هما الضمان لدفع مسيرة الديمقراطية وتحقيق التجدد والاقتراب من الصواب. وبما أن الظروف الموضوعية والذاتية داخل مجتمعات دول المغرب العربي لاتزال غير ملائمة لتحقيق مثل هذا التحول السريع نحو الديمقراطية والتعددية ذلك ان مثل هذه التحولات تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين حتى تبلور طريقها وتثبت جدارتها ، وهذا محكوم بعدة عوامل أساسية :-

١-تحقيق وتنمية الوعي الثقافي والسياسي لدى الجماهير عن طريق تكوين الأحزاب والنقابات المهنية والتنظيمات السياسية والجمعيات واتحادات الطلبة والنساء وغير ذلك من التنظيمات غير الحكومية والمستقلة عن الدولة والتي يطلق عليها بتنظيمات المجتمع المدني بما تساهم به هذه التنظيمات من دور فعال في عملية التحول الديمقراطي عن طريق المهارات السياسية التي يكتسبها الأعضاء وتلقي ثقافة سياسية مناسبة وممارسة أساليب العمل الاجتماعي والسياسي كالترشيح في الانتخابات والمشاركة في الحملات الانتخابية والتصويت ومراقبة القيادات ومحاسبتها .

٢-العمل على إيجاد أحزاب تتميز بتنظيم قوي ومتماسك ذو قاعدة شعبية عريضة تعمل على تغيير الأوضاع القائمة وان يكون لهذه الأحزاب نظام داخلي يبين حقوق الأعضاء وواجباتهم ومسؤوليات قيادته.

٣-إجراء الانتخابات الحرة والعامة والنزيهة بما يمكن من تسليم السلطة الفعلية للممثلين الحقيقيين للشعب مهما كانت اتجاهاتهم السياسية فليس هناك من يملك شرعية ان يقول للشعب أو أن يحدد له من هم ممثلوه الحقيقيون غير الاقتراع العام وبالطريقة الصحيحة . كما ان الذي يحدد مدى صلاحية هذا الاتجاه أو غيره هو مدى النجاح الذي تحرزه هذه

الاتجاهات في تحقيق التنمية وتجاوز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حالة وصولها إلى السلطة . فلهذا يمكن إعطاء الفرصة للكل لتحديد من هو الأصلح .

٤- معالجة المشاكل الاقتصادية عن طريق تحقيق التنمية المخططة والسريعة والتي تعتبر الأهم من بين الإصلاحات الأساسية التي لابد من تحقيقها او البدء بها حتى يمكن تمهيد الطريق أمام التحولات السياسية وجعل الاختيار الديمقراطي هدفا ممكنا ورهانا حقيقيا أي ينطوي على مصالح ومنافع بالنسبة إلى جميع الطبقات والفئات الاجتماعية ذلك ان الإنسان لا يستطيع ممارسة حريته وحقوقه الديمقراطية وتكوين الأحزاب أو الانضمام إليها وهو فقير عاطل يسعى وراء توفير قوته اليومي وإلا ستتحول ممارسة الديمقراطية محصورة بيد فئة معينة .

٥- العمل على تحقيق وإنجاح الحوار الوطني بين مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وبما يضمن سلامة البلاد واستقرارها وتوطيد هيبتها وإقرار تعددية موجهة نحو التقدم والحداثة. بما في ذلك من إشراك الإسلاميين في العملية السياسية .

٦- إبعاد الجيش عن التدخل في الحياة السياسية وجعله يتفرغ لمهامه الرئيسية والأساسية المتمثلة بالمحافظة على أمن الدولة وحدودها ضد أعدائها .

٧- وأخيرا يبقى مستقبل الديمقراطية وتحقيق كل الشروط السابقة مرتبط بقدرة المسئولين على التغير وإظهار حقيقة هذه النيات وعدم الخوف من المجتمع والمراهنة على الحس الوطني والقيم الايجابية والخيرة لديه ويكون ذلك عن طريق تنفيذ الوعود التي قطعوها للشعب في تحقيق التعددية وحرية تكوين الأحزاب والتداول السلمي والطبيعي للسلطة عن طريق الانتخابات . والقضاء على الشعور المثبط والقاتل بأن الدولة والوطن والحكومة ارث شخصي ثابت ودائم لفئة او مجموعة من الشعب . وان تعترف الدولة بأن القوى العاملة في المجتمع سواء أكانت متطرفة او محافظة إسلامية او علمانية هي قوى وطنية طالما بقية تعمل ضمن القانون ، ولها الحقوق والواجبات نفسها رغم الاختلاف في وجهات نظرها .

Abstract:

The Maghreb Arabian countries with witnessed the period from 1990 to 2009 , significant shifts in the political area. This region has seen an expansion in the multi-party and give its citizens an area larger than the rights and political and civil liberties but in varying degrees .The available a range of factors and internal and external reasons prompted political power in these countries to ma;e like these transitions .

المصادر

١-خيري عبد الرزاق، الآفاق المستقبلية للنظام السياسي الليبي، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٥٣، ٢٠٠٦،ص٦.
٢-محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، ط٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩،ص١٩.
٣- حمي عبد الرحمن حسن، ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص.١٢
٤-رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٧، ص.٧٤
٥-ويليام زارتمان ، المعارضة كدعامة للدولة في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ، ج٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩،ص.٥٦٠
٦-جابر حبيب جابر ، مستقبل الإسلام السياسي في الجزائر ، مجلة العلوم السياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٢٠ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٠،ص .٩٧
٧-برهان غليون ، الديمقراطية العربية : جذور الأزمة فاق النمو في برهان غليون وآخرون ، حول الخيار الديمقراطي (دراسة نقدية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٤، ص١٢٣.
٨-هدى ميتيكس ، الأحزاب والتنمية في المغرب في مجموعة باحثين ، الأحزاب والتنمية في الوطن العربي ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، القاهرة ، ١٩٩٧ ،ص٣٣٦.
٩-سامح محمود ، مؤتمر الجائر في التسعينيات ، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤ ، اكتوبر ، ١٩٩٣ ،ص.٢٦٤
١٠-رجب الباسل ، أبعاد استقالة الرئيس الجزائري الأمين زروال ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٥، ١٩٩٨، ص .٢٠١
١١-عمرو مصطفى كامل ، تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٠٩ ، يوليو ، ١٩٩٢،ص ١١٣.
١٢- حسين علوان ، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث ، مجلة العلوم السياسية، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٢ ، تموز ، ١٩٩٤،ص .٩٥
١٣-برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠ .
١٤-شفيق عبد الرزاق السامرائي ، الأحزاب السياسية في تونس في عهد بورقيبة إلى زين العابدين بن علي ، مجلة العلوم السياسية ، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٧، حزيران ١٩٩٠،ص .١٩
١٥-ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠١،ص.١٥
١٥ -عبد الحكيم أبو اللوز، علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية-الحالة التونسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٢ ، ربيع ٢٠٠٩،ص.١٤٣
١٦-احمد طه محمد ، أفريقيا والتغيرات الديمقراطية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٩٩٢،١٠٥، ص١٨٢.
١٧-عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٨، اكتوبر ١٩٩٩،ص .٦٥
١٨-رياض عزيز هادي ، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد، في باسم البستاني وآخرون ، النظام الدولي الجديد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢، ص.٢١٢
١٩-احمد مهابة، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١١٤ ، ١٩٩٣، ص١٩٣.

٢٠-نصر محمد عارف، الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، في إسماعيل نوري النعيمي وآخرون، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥،ص ٥٣٩.
٢١-سامح محمود، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.
٢٢-ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط١ ، ١٩٩٧، ص١٤٧.
٢٣-محمد الأمين ولد سيدي باب، انقلاب ٣ أغسطس في موريتانيا: التغيير من الداخل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد ٣٢٠، ص٧٠.
٢٤-محمد المختار ولد الخليل، انتخابات موريتانيا ٢٠٠٦-٢٠٠٧ : خطوة في الانتقال الديمقراطي، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، في احمد الديين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩،ص٢٢٥.
٢٥-التجربة التونسية من حوار المماطلة إلى القمع والملاحقة، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، العدد ٢١٨، ٧مارس ١٩٩٤،ص٣٧.
٢٦-مصطفى بن جعفر، الانتخابات في تونس، النزاهة في الانتخابات البرلمانية مقوماتها ولأالياتها في الأقطار العربية، في أحمد الديين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط١ ، ٢٠٠٨،ص٣٩٦.
٢٧-ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.
٢٨-شفيق عبد الرزاق السامرائي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٩ .
٢٩-وحيد عبد المجيد ، الديمقراطية في الوطن العربي ، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠،ص٢٦٨.
٣٠-بدر خان إبراهيم ، النظام القانوني للحقوق والحريات العامة في موريتانيا ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ، آذار ١٩٩٣، ص٥٥.
٣١-هدى ميتيكس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢١.
٣٢-وحيد عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٥.
٣٣-إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة المغربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٤٩، ١٩٩٩،ص٦٨.
٣٤-أمحمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣٤، ٢٠٠٦،ص٩٥.
٣٥-شيخنا محمدي لفقيه، موريتانيا وأتفاق دكار التوافقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٦٥، ٢٠٠٩،ص١٥٧.
٣٦-أنيس رحماني ، قانون الأحزاب والانتخابات في الجزائر ، مجلة قضايا دولية ، العدد ٣٧٤ ، ١٠ مارس ١٩٩٧،ص ١٧.
٣٧-جابر حبيب جابر ،، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
٣٨-هيفاء أحمد، الانتخابات التشريعية في الجزائر وآفاق التعددية، المرصد الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد الرابع أيلول، ٢٠٠٧،ص١٠٧.
٣٩-بو حنية قوي، الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام ٢٠٠٧، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، في احمد الديين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩،ص٣٦٠.
٤٠-احمد مهابة ، الانتخابات المغربية رهان سياسي ودستوري ، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ، العدد ١١٤ ، ١٩٩٣،ص١٩٣.

٤١-ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.
٤٢-عمرو عبد الكريم سعداوي،، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.
٤٣-ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.
٤٤- برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.
٤٥-نهى المكاوي ، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٢ ، ابريل ١٩٩٨، ص.٣١٥
٤٦-عمرو عبد الكريم سعداوي،، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.
٤٧-حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور التاريخي في الوطن العربي، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك، في أحمد عوض الرحمون وآخرون، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٥٣.
٤٨-المصدر نفسه، ص ١٥٣.
٤٩-علي خليفة الكواري، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك، في أحمد عوض الرحمون وآخرون،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨،ص.١٠٨
٥٠-المصدر نفسه،ص.١٠٩
٥١-عبد الحسين شعبان، معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة.. الديمقراطية المفقودة، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، في إسماعيل الشطي وآخرون، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٤٢.
٥٢-رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.
٥٣-ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨.
٥٤-عمرو عبد الكريم سعداوي،، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٢.